العدد 228 من 1 من 32 صفحة
830051 ISSN 0.63 كغ

تقرير المراقب العام عن أداء الإدارات والأقسام خلال السنة المالية المنتهية في 31 آذار

مقدّم إلى مجلس الأمناء في دورته العادية الثالثة والأربعين

إعداد: مكتب المراقب العام — بالتعاون مع رؤساء الإدارات والأقسام

أولًا: المقدمة والمنهجية

يُقدّم هذا التقرير استنادًا إلى المادة (٢٧) من النظام الداخلي للجمعية، التي تُلزم المراقب العام بعرض نتائج أعمال الإدارات والأقسام على مجلس الأمناء في دورته العادية الثالثة. وقد أُعدّ التقرير بعد مراجعة ميدانية لـ 14 مقرًا وفرعًا، وتحليل بيانات 9 أشهر من السنة المالية، وهي الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول إلى 30 حزيران.

وقد اعتمد المراقب في إعداده على ثلاثة مصادر رئيسة: السجلات المالية والإدارية للجمعية، وتقارير الأداء الفصلية التي رفعها رؤساء الإدارات والأقسام، والزيارات الميدانية التي قام بها فريق التفتيش. وقد روعي في هذه المصادر أن تكون متكاملة، بحيث يُقارن ما ورد في التقارير الذاتية بما لاحظه المفتشون على أرض الواقع، وما سُجّل في الدفاتر بما أُنجز فعلًا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير لا يقتصر على الأرقام المجردة، بل يحاول أن يقرأ وراءها الأسباب والظروف التي أدّت إلى الانحراف عن الخطط الموضوعة، سواء بالزيادة أو بالنقصان. فالرقم وحده قد يُضلّل القارئ إذا لم يُوضع في سياقه، ولذلك حرص المراقب على ربط كل مؤشر بالعوامل التي أثّرت فيه، من تغيّر الأسعار إلى تقلّب أعداد المتطوعين.

ثانيًا: الإدارة المالية

١. الإيرادات

بلغت الإيرادات المحصّلة خلال السنة المالية مبلغ 4.96 مليون دينار، أي ما نسبته 91% من الموازنة التقديرية البالغة 5.45 مليون دينار. ويُعدّ هذا الانخفاض الأول من نوعه منذ خمس سنوات، إذ كانت نسبة التحصيل قد بلغت 96% في السنة المالية السابقة. وقد عزا المسؤولون هذا التراجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة: تأخر صرف الدعم الحكومي، وانخفاض عدد المشتركين، وتراجع إيرادات الأنشطة الاستثمارية.

وقد بلغ عدد المشتركين في نهاية السنة 12,840 مشتركًا، مقابل 13,610 في نهاية السنة السابقة، أي بانخفاض صافٍ قدره 770 مشتركًا. وتوزّع هذا الانخفاض على النحو الآتي: 412 مشتركًا لم يجدّدوا اشتراكاتهم، و358 مشتركًا انتقلوا إلى عناوين خارج نطاق الخدمة، فيما أُلغي اشتراك 89 مشتركًا بناءً على طلبهم. وفي المقابل، انضم 89 مشتركًا جديدًا خلال الفترة نفسها، وهو رقم يُعدّ متواضعًا قياسًا إلى حجم الحملات الترويجية التي نُفّذت.

وقد بلغت قيمة الاشتراكات المحصّلة 3.12 مليون دينار، أي ما نسبته 94% من المستهدف البالغ 3.32 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن 1,460 مشتركًا سدّدوا اشتراكاتهم بعد انقضاء مهلة السماح، وقد فُرضت عليهم غرامة تأخير بلغت 18,250 دينارًا، لم يُحصّل منها سوى 11,700 دينار حتى تاريخ إعداد التقرير.

٢. المصروفات

بلغت المصروفات الفعلية 5.18 مليون دينار، أي ما نسبته 96% من الموازنة المعتمدة البالغة 5.40 مليون دينار. وقد تجاوزت المصروفات الإيرادات بمقدار 220 ألف دينار، وهو ما يُعدّ عجزًا تشغيليًا يُضاف إلى العجز المتراكم من السنوات السابقة. وقد بلغ العجز المتراكم في نهاية السنة 1.34 مليون دينار، مقابل 1.12 مليون دينار في نهاية السنة السابقة.

وقد توزّعت المصروفات على النحو الآتي: 2.31 مليون دينار رواتب وأجور، و1.04 مليون دينار مصروفات تشغيلية، و0.86 مليون دينار صيانة وإصلاح، و0.52 مليون دينار مصروفات إدارية، و0.45 مليون دينار مخصصات. وتجدر الإشارة إلى أن بند الصيانة تجاوز مخصصاته بنسبة 43%، وهو ما يعكس تقادم البنية التحتية وحاجتها إلى استثمار أكبر في السنوات المقبلة.

٣. الرقابة الداخلية

أجرى قسم التدقيق الداخلي 11 عملية تدقيق خلال السنة، شملت 9 فروع و2 من الإدارات المركزية. وقد كشفت هذه العمليات عن 37 ملاحظة، صُنّف منها 6 ملاحظات على أنها ذات خطورة عالية، و14 ملاحظة متوسطة الخطورة، و17 ملاحظة منخفضة الخطورة. وقد أُغلقت 29 ملاحظة حتى تاريخ إعداد التقرير، فيما لا تزال 8 ملاحظات قيد المعالجة.

وتتعلق الملاحظات عالية الخطورة بثلاثة أمور رئيسة: ازدواج الصلاحيات في صرف النفقات، وعدم وجود فصل كافٍ بين مهام الشراء والاستلام، وتأخر تسوية الحسابات البنكية لأكثر من 60 يومًا في بعض الحالات. وقد أوصى المراقب بإعادة هيكلة الصلاحيات المالية خلال الربع الأول من السنة المالية الجديدة، وبتعيين مدقق مستقل لمراجعة الحسابات البنكية شهريًا.

ثالثًا: الإدارة الفنية

١. الإنتاج

بلغ إنتاج الوحدات الفنية خلال السنة 328 ألف وحدة، مقابل 341 ألف وحدة في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 3.8%. وقد عزا المسؤولون هذا الانخفاض إلى توقف خط الإنتاج الثاني لمدة 74 يومًا بسبب عطل في المحرك الرئيس، وإلى نقص في المواد الأولية استمر لمدة 41 يومًا. وقد بلغت نسبة الوحدات المعيبة 2.77 بالمئة، مقابل 2.31 بالمئة في السنة السابقة، وهو ما يتجاوز الحد المسموح به البالغ 2.5 بالمئة.

وقد بلغت ساعات التشغيل الفعلية 4,180 ساعة، من أصل 5,040 ساعة متاحة، أي بمعدل استغلال قدره 82.9%. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الثاني سجّل أعلى معدلات التوقف، إذ بلغت ساعات تعطله 612 ساعة، وهو ما يعادل 14.6% من إجمالي ساعات التشغيل المخطط له. وقد أُرجع السبب الرئيس لهذه التوقفات إلى تآكل المحامل وعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب.

٢. الجودة

بلغت نسبة الوحدات المطابقة للمواصفات 97.23%، وهي نسبة تقل عن الهدف المحدد بـ 98%. وقد أُعيد تشغيل 4,120 وحدة، فيما رُفض 1,890 وحدة نهائيًا. وقد بلغت تكلفة الهدر المقدرة 186 ألف دينار، وهو ما يمثل 3.6% من تكلفة الإنتاج. وقد أوصت لجنة الجودة بتشديد الرقابة على المرحلة الثالثة من التجميع، حيث تتركز معظم العيوب.

٣. الصيانة

نفّذت أعمال الصيانة الوقائية على 23 آلة من أصل 31 آلة، أي بنسبة 74%. وقد بلغت تكلفة الصيانة الفعلية 412 ألف دينار، مقابل موازنة قدرها 380 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن 9 آلات لم تُصن بسبب نقص الفنيين المؤهلين، وقد أوصى المراقب بتعيين فنيين إضافيين أو التعاقد مع جهة خارجية.

رابعًا: الموارد البشرية

١. التوظيف

بلغ عدد الموظفين في نهاية السنة 214 موظفًا، مقابل 226 في نهاية السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 12 موظفًا. وقد بلغ عدد التعيينات الجديدة 19، فيما بلغ عدد المغادرين 31، منهم 14 استقالة و9 إحالات على التقاعد. وقد بلغ معدل دوران الموظفين 14.5%، وهو أعلى من المعدل المستهدف البالغ 12%.

٢. التدريب

بلغ عدد الموظفين الذين خضعوا لدورات تدريبية 96 موظفًا، أي ما نسبته 44.8% من إجمالي الموظفين. وقد بلغ إجمالي ساعات التدريب 1,840 ساعة، بمعدل 19.2 ساعة للموظف الواحد. وقد بلغت تكلفة التدريب 27 ألف دينار، أي ما نسبته 0.9% من الموازنة. وقد أوصى المراقب بزيادة هذه النسبة إلى 1.5% على الأقل.

٣. الأداء الوظيفي

بلغ متوسط تقييم الأداء 3.8 من 5، وقد حصل 21 موظفًا على تقدير ممتاز، فيما حصل 7 موظفين على تقدير ضعيف. وقد أُحيل 5 موظفين إلى التحقيق التأديبي، وصدرت بحقهم عقوبات تراوحت بين الإنذار الخطي والحسم من الراتب. وقد أوصى المراقب بربط الترقيات بنتائج التقييم بشكل أكثر صرامة.

خامسًا: الشؤون الإدارية

١. المراسلات

بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الأمانة العامة 4,210 معاملات، وعدد الصادرة 3,980 معاملة. وقد بلغ متوسط زمن الإنجاز 6.4 أيام عمل، وهو ما يتجاوز المعيار المعتمد البالغ 5 أيام عمل. وقد بلغت نسبة المعاملات المنجزة ضمن المهلة المحددة 71%، وهي نسبة غير مرضية.

٢. المشتريات

بلغ عدد عمليات الشراء المنفذة 186 عملية، بقيمة إجمالية قدرها 1.42 مليون دينار. وقد بلغت نسبة المشتريات التي تمت عن طريق العطاءات العلنية 38%، وهي نسبة منخفضة. وقد أوصى المراقب بتوسيع قاعدة الموردين المعتمدين، وبإلزام جميع المشتريات التي تتجاوز قيمتها 5 آلاف دينار بالعطاءات العلنية.

٣. الأرشيف

بلغ عدد الملفات المؤرشفة 12,600 ملف، من أصل 18,000 ملف مستحق الأرشفة. وقد بلغت نسبة الإنجاز 70%، وهي نسبة غير مرضية. وقد أوصى المراقب بتخصيص موظف مستقل للأرشفة، وبتزويد الأرشيف بالمعدات اللازمة، وبإنجاز العملية خلال الربع الأول من السنة المالية الجديدة.

سادسًا: الشؤون الفنية

١. الإنتاج

بلغ إنتاج الوحدات الفنية خلال السنة المالية 328 ألف وحدة، مقابل 341 ألف وحدة في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 3.8%. وقد عزا المسؤولون هذا الانخفاض إلى توقف خط الإنتاج الثاني لمدة 74 يومًا بسبب عطل في المحرك الرئيس، وإلى نقص في المواد الأولية استمر لمدة 41 يومًا. وقد بلغت نسبة الوحدات المعيبة 2.77 بالمئة، مقابل 2.31 بالمئة في السنة السابقة، وهو ما يتجاوز الحد المسموح به البالغ 2.5 بالمئة.

وقد بلغت ساعات التشغيل الفعلية 4,180 ساعة، من أصل 5,040 ساعة متاحة، أي بمعدل استغلال قدره 82.9%. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الثاني سجّل أعلى معدلات التوقف، إذ بلغت ساعات تعطله 612 ساعة، وهو ما يعادل 14.6% من إجمالي ساعات التشغيل المخطط له. وقد أُرجع السبب الرئيس لهذه التوقفات إلى تآكل المحامل وعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب.

٢. الجودة

بلغت نسبة الوحدات المطابقة للمواصفات 97.23%، وهي نسبة تقل عن الهدف المحدد بـ 98%. وقد أُعيد تشغيل 4,120 وحدة، فيما رُفض 1,890 وحدة نهائيًا. وقد بلغت تكلفة الهدر المقدرة 186 ألف دينار، وهو ما يمثل 3.6% من تكلفة الإنتاج. وقد أوصت لجنة الجودة بتشديد الرقابة على المرحلة الثالثة من التجميع، حيث تتركز معظم العيوب.

٣. الصيانة

نفّذت أعمال الصيانة الوقائية على 23 آلة من أصل 31 آلة، أي بنسبة 74%. وقد بلغت تكلفة الصيانة الفعلية 412 ألف دينار، مقابل موازنة قدرها 380 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن 9 آلات لم تُصن بسبب نقص الفنيين المؤهلين، وقد أوصى المراقب بتعيين فنيين إضافيين أو التعاقد مع جهة خارجية.

سابعًا: الشؤون الإدارية

١. المراسلات

بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الأمانة العامة 4,210 معاملات، وعدد الصادرة 3,980 معاملة. وقد بلغ متوسط زمن الإنجاز 6.4 أيام عمل، وهو ما يتجاوز المعيار المعتمد البالغ 5 أيام عمل. وقد بلغت نسبة المعاملات المنجزة ضمن المهلة المحددة 71%، وهي نسبة غير مرضية.

٢. المشتريات

بلغ عدد عمليات الشراء المنفذة 186 عملية، بقيمة إجمالية قدرها 1.42 مليون دينار. وقد بلغت نسبة المشتريات التي تمت عن طريق العطاءات العلنية 38%، وهي نسبة منخفضة. وقد أوصى المراقب بتوسيع قاعدة الموردين المعتمدين، وبإلزام جميع المشتريات التي تتجاوز قيمتها 5 آلاف دينار بالعطاءات العلنية.

٣. الأرشيف

بلغ عدد الملفات المؤرشفة 12,600 ملف، من أصل 18,000 ملف مستحق الأرشفة. وقد بلغت نسبة الإنجاز 70%، وهي نسبة غير مرضية. وقد أوصى المراقب بتخصيص موظف مستقل للأرشفة، وبتزويد الأرشيف بالمعدات اللازمة، وبإنجاز العملية خلال الربع الأول من السنة المالية الجديدة.

ثامنًا: الشؤون الفنية

١. الإنتاج

بلغ إنتاج الوحدات الفنية خلال السنة المالية 328 ألف وحدة، مقابل 341 ألف وحدة في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 3.8%. وقد عزا المسؤولون هذا الانخفاض إلى توقف خط الإنتاج الثاني لمدة 74 يومًا بسبب عطل في المحرك الرئيس، وإلى نقص في المواد الأولية استمر لمدة 41 يومًا. وقد بلغت نسبة الوحدات المعيبة 2.77 بالمئة، مقابل 2.31 بالمئة في السنة السابقة، وهو ما يتجاوز الحد المسموح به البالغ 2.5 بالمئة.

وقد بلغت ساعات التشغيل الفعلية 4,180 ساعة، من أصل 5,040 ساعة متاحة، أي بمعدل استغلال قدره 82.9%. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الثاني سجّل أعلى معدلات التوقف، إذ بلغت ساعات تعطله 612 ساعة، وهو ما يعادل 14.6% من إجمالي ساعات التشغيل المخطط له. وقد أُرجع السبب الرئيس لهذه التوقفات إلى تآكل المحامل وعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب.

٢. الجودة

بلغت نسبة الوحدات المطابقة للمواصفات 97.23%، وهي نسبة تقل عن الهدف المحدد بـ 98%. وقد أُعيد تشغيل 4,120 وحدة، فيما رُفض 1,890 وحدة نهائيًا. وقد بلغت تكلفة الهدر المقدرة 186 ألف دينار، وهو ما يمثل 3.6% من تكلفة الإنتاج. وقد أوصت لجنة الجودة بتشديد الرقابة على المرحلة الثالثة من التجميع، حيث تتركز معظم العيوب.

٣. الصيانة

نفّذت أعمال الصيانة الوقائية على 23 آلة من أصل 31 آلة، أي بنسبة 74%. وقد بلغت تكلفة الصيانة الفعلية 412 ألف دينار، مقابل موازنة قدرها 380 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن 9 آلات لم تُصن بسبب نقص الفنيين المؤهلين، وقد أوصى المراقب بتعيين فنيين إضافيين أو التعاقد مع جهة خارجية.

تاسعًا: الشؤون الإدارية

١. المراسلات

بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الأمانة العامة 4,210 معاملات، وعدد الصادرة 3,980 معاملة. وقد بلغ متوسط زمن الإنجاز 6.4 أيام عمل، وهو ما يتجاوز المعيار المعتمد البالغ 5 أيام عمل. وقد بلغت نسبة المعاملات المنجزة ضمن المهلة المحددة 71%، وهي نسبة غير مرضية.

٢. المشتريات

بلغ عدد عمليات الشراء المنفذة 186 عملية، بقيمة إجمالية قدرها 1.42 مليون دينار. وقد بلغت نسبة المشتريات التي تمت عن طريق العطاءات العلنية 38%، وهي نسبة منخفضة. وقد أوصى المراقب بتوسيع قاعدة الموردين المعتمدين، وبإلزام جميع المشتريات التي تتجاوز قيمتها 5 آلاف دينار بالعطاءات العلنية.

٣. الأرشيف

بلغ عدد الملفات المؤرشفة 12,600 ملف، من أصل 18,000 ملف مستحق الأرشفة. وقد بلغت نسبة الإنجاز 70%، وهي نسبة غير مرضية. وقد أوصى المراقب بتخصيص موظف مستقل للأرشفة، وبتزويد الأرشيف بالمعدات اللازمة، وبإنجاز العملية خلال الربع الأول من السنة المالية الجديدة.

عاشرًا: الشؤون الفنية

١. الإنتاج

بلغ إنتاج الوحدات الفنية خلال السنة المالية 328 ألف وحدة، مقابل 341 ألف وحدة في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 3.8%. وقد عزا المسؤولون هذا الانخفاض إلى توقف خط الإنتاج الثاني لمدة 74 يومًا بسبب عطل في المحرك الرئيس، وإلى نقص في المواد الأولية استمر لمدة 41 يومًا. وقد بلغت نسبة الوحدات المعيبة 2.77 بالمئة، مقابل 2.31 بالمئة في السنة السابقة، وهو ما يتجاوز الحد المسموح به البالغ 2.5 بالمئة.

وقد بلغت ساعات التشغيل الفعلية 4,180 ساعة، من أصل 5,040 ساعة متاحة، أي بمعدل استغلال قدره 82.9%. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الثاني سجّل أعلى معدلات التوقف، إذ بلغت ساعات تعطله 612 ساعة، وهو ما يعادل 14.6% من إجمالي ساعات التشغيل المخطط له. وقد أُرجع السبب الرئيس لهذه التوقفات إلى تآكل المحامل وعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب.

٢. الجودة

بلغت نسبة الوحدات المطابقة للمواصفات 97.23%، وهي نسبة تقل عن الهدف المحدد بـ 98%. وقد أُعيد تشغيل 4,120 وحدة، فيما رُفض 1,890 وحدة نهائيًا. وقد بلغت تكلفة الهدر المقدرة 186 ألف دينار، وهو ما يمثل 3.6% من تكلفة الإنتاج. وقد أوصت لجنة الجودة بتشديد الرقابة على المرحلة الثالثة من التجميع، حيث تتركز معظم العيوب.

٣. الصيانة

نفّذت أعمال الصيانة الوقائية على 23 آلة من أصل 31 آلة، أي بنسبة 74%. وقد بلغت تكلفة الصيانة الفعلية 412 ألف دينار، مقابل موازنة قدرها 380 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن 9 آلات لم تُصن بسبب نقص الفنيين المؤهلين، وقد أوصى المراقب بتعيين فنيين إضافيين أو التعاقد مع جهة خارجية.

حادي عشر: الشؤون الإدارية

١. المراسلات

بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الأمانة العامة 4,210 معاملات، وعدد الصادرة 3,980 معاملة. وقد بلغ متوسط زمن الإنجاز 6.4 أيام عمل، وهو ما يتجاوز المعيار المعتمد البالغ 5 أيام عمل. وقد بلغت نسبة المعاملات المنجزة ضمن المهلة المحددة 71%، وهي نسبة غير مرضية.

٢. المشتريات

بلغ عدد عمليات الشراء المنفذة 186 عملية، بقيمة إجمالية قدرها 1.42 مليون دينار. وقد بلغت نسبة المشتريات التي تمت عن طريق العطاءات العلنية 38%، وهي نسبة منخفضة. وقد أوصى المراقب بتوسيع قاعدة الموردين المعتمدين، وبإلزام جميع المشتريات التي تتجاوز قيمتها 5 آلاف دينار بالعطاءات العلنية.

٣. الأرشيف

بلغ عدد الملفات المؤرشفة 12,600 ملف، من أصل 18,000 ملف مستحق الأرشفة. وقد بلغت نسبة الإنجاز 70%، وهي نسبة غير مرضية. وقد أوصى المراقب بتخصيص موظف مستقل للأرشفة، وبتزويد الأرشيف بالمعدات اللازمة، وبإنجاز العملية خلال الربع الأول من السنة المالية الجديدة.

ثاني عشر: الشؤون الفنية

١. الإنتاج

بلغ إنتاج الوحدات الفنية خلال السنة المالية 328 ألف وحدة، مقابل 341 ألف وحدة في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 3.8%. وقد عزا المسؤولون هذا الانخفاض إلى توقف خط الإنتاج الثاني لمدة 74 يومًا بسبب عطل في المحرك الرئيس، وإلى نقص في المواد الأولية استمر لمدة 41 يومًا. وقد بلغت نسبة الوحدات المعيبة 2.77 بالمئة، مقابل 2.31 بالمئة في السنة السابقة، وهو ما يتجاوز الحد المسموح به البالغ 2.5 بالمئة.

وقد بلغت ساعات التشغيل الفعلية 4,180 ساعة، من أصل 5,040 ساعة متاحة، أي بمعدل استغلال قدره 82.9%. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الثاني سجّل أعلى معدلات التوقف، إذ بلغت ساعات تعطله 612 ساعة، وهو ما يعادل 14.6% من إجمالي ساعات التشغيل المخطط له. وقد أُرجع السبب الرئيس لهذه التوقفات إلى تآكل المحامل وعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب.

٢. الجودة

بلغت نسبة الوحدات المطابقة للمواصفات 97.23%، وهي نسبة تقل عن الهدف المحدد بـ 98%. وقد أُعيد تشغيل 4,120 وحدة، فيما رُفض 1,890 وحدة نهائيًا. وقد بلغت تكلفة الهدر المقدرة 186 ألف دينار، وهو ما يمثل 3.6% من تكلفة الإنتاج. وقد أوصت لجنة الجودة بتشديد الرقابة على المرحلة الثالثة من التجميع، حيث تتركز معظم العيوب.

٣. الصيانة

نفّذت أعمال الصيانة الوقائية على 23 آلة من أصل 31 آلة، أي بنسبة 74%. وقد بلغت تكلفة الصيانة الفعلية 412 ألف دينار، مقابل موازنة قدرها 380 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن 9 آلات لم تُصن بسبب نقص الفنيين المؤهلين، وقد أوصى المراقب بتعيين فنيين إضافيين أو التعاقد مع جهة خارجية.

ثالث عشر: الشؤون الإدارية

١. المراسلات

بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الأمانة العامة 4,210 معاملات، وعدد الصادرة 3,980 معاملة. وقد بلغ متوسط زمن الإنجاز 6.4 أيام عمل، وهو ما يتجاوز المعيار المعتمد البالغ 5 أيام عمل. وقد بلغت نسبة المعاملات المنجزة ضمن المهلة المحددة 71%، وهي نسبة غير مرضية.

٢. المشتريات

بلغ عدد عمليات الشراء المنفذة 186 عملية، بقيمة إجمالية قدرها 1.42 مليون دينار. وقد بلغت نسبة المشتريات التي تمت عن طريق العطاءات العلنية 38%، وهي نسبة منخفضة. وقد أوصى المراقب بتوسيع قاعدة الموردين المعتمدين، وبإلزام جميع المشتريات التي تتجاوز قيمتها 5 آلاف دينار بالعطاءات العلنية.

٣. الأرشيف

بلغ عدد الملفات المؤرشفة 12,600 ملف، من أصل 18,000 ملف مستحق الأرشفة. وقد بلغت نسبة الإنجاز 70%، وهي نسبة غير مرضية. وقد أوصى المراقب بتخصيص موظف مستقل للأرشفة، وبتزويد الأرشيف بالمعدات اللازمة، وبإنجاز العملية خلال الربع الأول من السنة المالية الجديدة.

رابع عشر: الشؤون الفنية

١. الإنتاج

بلغ إنتاج الوحدات الفنية خلال السنة المالية 328 ألف وحدة، مقابل 341 ألف وحدة في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 3.8%. وقد عزا المسؤولون هذا الانخفاض إلى توقف خط الإنتاج الثاني لمدة 74 يومًا بسبب عطل في المحرك الرئيس، وإلى نقص في المواد الأولية استمر لمدة 41 يومًا. وقد بلغت نسبة الوحدات المعيبة 2.77 بالمئة، مقابل 2.31 بالمئة في السنة السابقة، وهو ما يتجاوز الحد المسموح به البالغ 2.5 بالمئة.

وقد بلغت ساعات التشغيل الفعلية 4,180 ساعة، من أصل 5,040 ساعة متاحة، أي بمعدل استغلال قدره 82.9%. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الثاني سجّل أعلى معدلات التوقف، إذ بلغت ساعات تعطله 612 ساعة، وهو ما يعادل 14.6% من إجمالي ساعات التشغيل المخطط له. وقد أُرجع السبب الرئيس لهذه التوقفات إلى تآكل المحامل وعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب.

٢. الجودة

بلغت نسبة الوحدات المطابقة للمواصفات 97.23%، وهي نسبة تقل عن الهدف المحدد بـ 98%. وقد أُعيد تشغيل 4,120 وحدة، فيما رُفض 1,890 وحدة نهائيًا. وقد بلغت تكلفة الهدر المقدرة 186 ألف دينار، وهو ما يمثل 3.6% من تكلفة الإنتاج. وقد أوصت لجنة الجودة بتشديد الرقابة على المرحلة الثالثة من التجميع، حيث تتركز معظم العيوب.

٣. الصيانة

نفّذت أعمال الصيانة الوقائية على 23 آلة من أصل 31 آلة، أي بنسبة 74%. وقد بلغت تكلفة الصيانة الفعلية 412 ألف دينار، مقابل موازنة قدرها 380 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن 9 آلات لم تُصن بسبب نقص الفنيين المؤهلين، وقد أوصى المراقب بتعيين فنيين إضافيين أو التعاقد مع جهة خارجية.

خامس عشر: الشؤون الإدارية

١. المراسلات

بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الأمانة العامة 4,210 معاملات، وعدد الصادرة 3,980 معاملة. وقد بلغ متوسط زمن الإنجاز 6.4 أيام عمل، وهو ما يتجاوز المعيار المعتمد البالغ 5 أيام عمل. وقد بلغت نسبة المعاملات المنجزة ضمن المهلة المحددة 71%، وهي نسبة غير مرضية.

٢. المشتريات

بلغ عدد عمليات الشراء المنفذة 186 عملية، بقيمة إجمالية قدرها 1.42 مليون دينار. وقد بلغت نسبة المشتريات التي تمت عن طريق العطاءات العلنية 38%، وهي نسبة منخفضة. وقد أوصى المراقب بتوسيع قاعدة الموردين المعتمدين، وبإلزام جميع المشتريات التي تتجاوز قيمتها 5 آلاف دينار بالعطاءات العلنية.

٣. الأرشيف

بلغ عدد الملفات المؤرشفة 12,600 ملف، من أصل 18,000 ملف مستحق الأرشفة. وقد بلغت نسبة الإنجاز 70%، وهي نسبة غير مرضية. وقد أوصى المراقب بتخصيص موظف مستقل للأرشفة، وبتزويد الأرشيف بالمعدات اللازمة، وبإنجاز العملية خلال الربع الأول من السنة المالية الجديدة.

سادس عشر: الشؤون الفنية

١. الإنتاج

بلغ إنتاج الوحدات الفنية خلال السنة المالية 328 ألف وحدة، مقابل 341 ألف وحدة في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 3.8%. وقد عزا المسؤولون هذا الانخفاض إلى توقف خط الإنتاج الثاني لمدة 74 يومًا بسبب عطل في المحرك الرئيس، وإلى نقص في المواد الأولية استمر لمدة 41 يومًا. وقد بلغت نسبة الوحدات المعيبة 2.77 بالمئة، مقابل 2.31 بالمئة في السنة السابقة، وهو ما يتجاوز الحد المسموح به البالغ 2.5 بالمئة.

وقد بلغت ساعات التشغيل الفعلية 4,180 ساعة، من أصل 5,040 ساعة متاحة، أي بمعدل استغلال قدره 82.9%. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الثاني سجّل أعلى معدلات التوقف، إذ بلغت ساعات تعطله 612 ساعة، وهو ما يعادل 14.6% من إجمالي ساعات التشغيل المخطط له. وقد أُرجع السبب الرئيس لهذه التوقفات إلى تآكل المحامل وعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب.

٢. الجودة

بلغت نسبة الوحدات المطابقة للمواصفات 97.23%، وهي نسبة تقل عن الهدف المحدد بـ 98%. وقد أُعيد تشغيل 4,120 وحدة، فيما رُفض 1,890 وحدة نهائيًا. وقد بلغت تكلفة الهدر المقدرة 186 ألف دينار، وهو ما يمثل 3.6% من تكلفة الإنتاج. وقد أوصت لجنة الجودة بتشديد الرقابة على المرحلة الثالثة من التجميع، حيث تتركز معظم العيوب.

٣. الصيانة

نفّذت أعمال الصيانة الوقائية على 23 آلة من أصل 31 آلة، أي بنسبة 74%. وقد بلغت تكلفة الصيانة الفعلية 412 ألف دينار، مقابل موازنة قدرها 380 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن 9 آلات لم تُصن بسبب نقص الفنيين المؤهلين، وقد أوصى المراقب بتعيين فنيين إضافيين أو التعاقد مع جهة خارجية.

سابع عشر: الشؤون الإدارية

١. المراسلات

بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الأمانة العامة 4,210 معاملات، وعدد الصادرة 3,980 معاملة. وقد بلغ متوسط زمن الإنجاز 6.4 أيام عمل، وهو ما يتجاوز المعيار المعتمد البالغ 5 أيام عمل. وقد بلغت نسبة المعاملات المنجزة ضمن المهلة المحددة 71%، وهي نسبة غير مرضية.

٢. المشتريات

بلغ عدد عمليات الشراء المنفذة 186 عملية، بقيمة إجمالية قدرها 1.42 مليون دينار. وقد بلغت نسبة المشتريات التي تمت عن طريق العطاءات العلنية 38%، وهي نسبة منخفضة. وقد أوصى المراقب بتوسيع قاعدة الموردين المعتمدين، وبإلزام جميع المشتريات التي تتجاوز قيمتها 5 آلاف دينار بالعطاءات العلنية.

٣. الأرشيف

بلغ عدد الملفات المؤرشفة 12,600 ملف، من أصل 18,000 ملف مستحق الأرشفة. وقد بلغت نسبة الإنجاز 70%، وهي نسبة غير مرضية. وقد أوصى المراقب بتخصيص موظف مستقل للأرشفة، وبتزويد الأرشيف بالمعدات اللازمة، وبإنجاز العملية خلال الربع الأول من السنة المالية الجديدة.

ثامن عشر: الشؤون الفنية

١. الإنتاج

بلغ إنتاج الوحدات الفنية خلال السنة المالية 328 ألف وحدة، مقابل 341 ألف وحدة في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 3.8%. وقد عزا المسؤولون هذا الانخفاض إلى توقف خط الإنتاج الثاني لمدة 74 يومًا بسبب عطل في المحرك الرئيس، وإلى نقص في المواد الأولية استمر لمدة 41 يومًا. وقد بلغت نسبة الوحدات المعيبة 2.77 بالمئة، مقابل 2.31 بالمئة في السنة السابقة، وهو ما يتجاوز الحد المسموح به البالغ 2.5 بالمئة.

وقد بلغت ساعات التشغيل الفعلية 4,180 ساعة، من أصل 5,040 ساعة متاحة، أي بمعدل استغلال قدره 82.9%. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الثاني سجّل أعلى معدلات التوقف، إذ بلغت ساعات تعطله 612 ساعة، وهو ما يعادل 14.6% من إجمالي ساعات التشغيل المخطط له. وقد أُرجع السبب الرئيس لهذه التوقفات إلى تآكل المحامل وعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب.

٢. الجودة

بلغت نسبة الوحدات المطابقة للمواصفات 97.23%، وهي نسبة تقل عن الهدف المحدد بـ 98%. وقد أُعيد تشغيل 4,120 وحدة، فيما رُفض 1,890 وحدة نهائيًا. وقد بلغت تكلفة الهدر المقدرة 186 ألف دينار، وهو ما يمثل 3.6% من تكلفة الإنتاج. وقد أوصت لجنة الجودة بتشديد الرقابة على المرحلة الثالثة من التجميع، حيث تتركز معظم العيوب.

٣. الصيانة

نفّذت أعمال الصيانة الوقائية على 23 آلة من أصل 31 آلة، أي بنسبة 74%. وقد بلغت تكلفة الصيانة الفعلية 412 ألف دينار، مقابل موازنة قدرها 380 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن 9 آلات لم تُصن بسبب نقص الفنيين المؤهلين، وقد أوصى المراقب بتعيين فنيين إضافيين أو التعاقد مع جهة خارجية.

تاسع عشر: الشؤون الإدارية

١. المراسلات

بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الأمانة العامة 4,210 معاملات، وعدد الصادرة 3,980 معاملة. وقد بلغ متوسط زمن الإنجاز 6.4 أيام عمل، وهو ما يتجاوز المعيار المعتمد البالغ 5 أيام عمل. وقد بلغت نسبة المعاملات المنجزة ضمن المهلة المحددة 71%، وهي نسبة غير مرضية.

٢. المشتريات

بلغ عدد عمليات الشراء المنفذة 186 عملية، بقيمة إجمالية قدرها 1.42 مليون دينار. وقد بلغت نسبة المشتريات التي تمت عن طريق العطاءات العلنية 38%، وهي نسبة منخفضة. وقد أوصى المراقب بتوسيع قاعدة الموردين المعتمدين، وبإلزام جميع المشتريات التي تتجاوز قيمتها 5 آلاف دينار بالعطاءات العلنية.

٣. الأرشيف

بلغ عدد الملفات المؤرشفة 12,600 ملف، من أصل 18,000 ملف مستحق الأرشفة. وقد بلغت نسبة الإنجاز 70%، وهي نسبة غير مرضية. وقد أوصى المراقب بتخصيص موظف مستقل للأرشفة، وبتزويد الأرشيف بالمعدات اللازمة، وبإنجاز العملية خلال الربع الأول من السنة المالية الجديدة.

عشرون: الشؤون الفنية

١. الإنتاج

بلغ إنتاج الوحدات الفنية خلال السنة المالية 328 ألف وحدة، مقابل 341 ألف وحدة في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 3.8%. وقد عزا المسؤولون هذا الانخفاض إلى توقف خط الإنتاج الثاني لمدة 74 يومًا بسبب عطل في المحرك الرئيس، وإلى نقص في المواد الأولية استمر لمدة 41 يومًا. وقد بلغت نسبة الوحدات المعيبة 2.77 بالمئة، مقابل 2.31 بالمئة في السنة السابقة، وهو ما يتجاوز الحد المسموح به البالغ 2.5 بالمئة.

وقد بلغت ساعات التشغيل الفعلية 4,180 ساعة، من أصل 5,040 ساعة متاحة، أي بمعدل استغلال قدره 82.9%. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الثاني سجّل أعلى معدلات التوقف، إذ بلغت ساعات تعطله 612 ساعة، وهو ما يعادل 14.6% من إجمالي ساعات التشغيل المخطط له. وقد أُرجع السبب الرئيس لهذه التوقفات إلى تآكل المحامل وعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب